

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على نبيه الكريم

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

إنه لمن دواعي الشرف أن أفق اليوم أمام جمعيتكم الموقرة، طبقاً للمادة 73 من الدستور، لأبسط حصيلة وآفاق تنفيذ إعلان السياسة العامة للحكومة الذي تشرفت بأن أعرضه عليكم منذ سنتين.

شهد عمل الحكومة خلال السنة المنصرمة التركيز على كل ما من شأنه تعزيز وصيانة وتطوير المكتسبات، وما يتطلبه ذلك من سعي حثيث لاستكمال تنفيذ البرامج السابقة وإنجاز برامج جديدة تحقق لبلادنا المزيد من التقدم والازدهار، وفق ديناميكية تنموية شاملة ومنسجمة غايتها إرساء دعائم دولة قوية تضمن الحقوق الأساسية لمواطنيها وتحقق الرفاهية لشعبها.

ويشمل هذا التقرير تقديم حصيلة الجهود المبذولة من قبل الحكومة بهذا الصدد وإعطاء لمحة عن الآفاق المستقبلية، وفق الالتزامات التي تضمنتها المحاور الاستراتيجية الثلاثة لإعلان السياسة العامة للحكومة وهي:

1. توطيد دعائم الدولة وتحسين الحكامة العمومية
2. بناء اقتصاد تنافسي يحقق نموًا يستفيد منه الجميع
3. تنمية الموارد البشرية وتوسيع النفاذ إلى الخدمات الأساسية.

السيد الرئيس السيدات والسادة النواب،

ركزت الحكومة جهودها في مجال توطيد دعائم الدولة وتحسين الحكامة العمومية، على تعزيز المهام السيادية وتوطيد دولة القانون وتحسين الحكامة على المستويات كافة، خدمة لاستقرار البلاد وتقدم المجتمع وترشيد الحياة العامة وتعزيز العلاقة بين المواطنين والإدارة.

من أجل ذلك سهرت على مواجهة التحدي الأمني بمختلف أبعاده الوطنية والعبارة للحدود، بكل حزمٍ وفاعلية ومسؤولية. كما وفرت لقواتنا المسلحة وقوات أمننا الوسائل اللازمة لحفظ سلامة حوزتنا الترابية والحفاظ على أمن المواطنين وسلامتهم والقضاء على التهديدات الأمنية بجميع أنواعها، وعززت جاهزيتها وقدرات تدخلها عبر اكتتاب الأفراد والتكوين والتدريب واقتناء المعدات والتجهيزات المناسبة وعصرنة أساليب الإدارة وتشبيد البنى التحتية.

كما واصلت قواتنا المسلحة بجدارة واقتدار تنفيذ العديد من مشاريع البنى التحتية في مختلف المجالات، تكريسا لمساهمة الجيش الوطني في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعززت الحكومة التحكم في تدفق الأجانب من خلال متابعة دعم وتوسيع نطاق منظومة "موريتانيا- عبور" على مستوى المراكز الحدودية، ومنظومة إصدار التأشيرات البيومترية على مستوى بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية.

وفي الوقت نفسه، برهنت التطبيقات المعلوماتية التي طورتها الوكالة الوطنية للوثائق المؤمنة على نجاعتها في تسيير ملفات المرضى المعوزين، وتنظيم الحج وعمليات توزيع القطع الأرضية وسيتم استغلالها لضبط مزيد من الملفات المهمة.

وفي مجال اللامركزية والتنمية المحلية، تم استلام 90 مشروعا من المشاريع المبرمجة في إطار البرنامج الوطني المندمج لدعم اللامركزية والتنمية المحلية وتشغيل الشباب. ويغطي هذا البرنامج الذي تتجاوز تمويلاته 10 مليارات أوقية جميع مجالات البنى التحتية الخدمية التي تهم البلديات.

ووعيا من الحكومة بأهمية تنمية رأس المال البشري للإدارة الإقليمية والمحلية، واصلت جهودها في مجال تكوين السلطات الإدارية والمنتخبين والعمال البلديين لمساعدتهم على إحكام تسيير الموارد المتاحة لهم.

كما واصلت الحكومة تنفيذ استراتيجية تحسين ظروف العمل في الإدارات على المستويين الجهوي والمركزي، من خلال تعزيز الطواقم البشرية اكتتابا وتكوينا وتشبيد وتجهيز المقرات وعصرنة شبكة الاتصال الإداري.

وعملت على تحسين قدرات التفتيش الداخلي خاصة عن طريق تقاسم التجارب المكتسبة لدى هيئات الرقابة التابعة للدولة كالمفتشية العامة للدولة والمفتشية العامة للمالية.

وأولت الحكومة عناية خاصة لتعزيز قدرات الحماية المدنية، ووفرت لها الوسائل الضرورية لأداء مهامها على أحسن وجه وفي مختلف الظروف. وأنشأت في هذا الإطار مركز عمليات متطور لليقظة والإنذار وتسيير الأزمات بكلفة مالية تناهز مليار أوقية. ويشكل هذا المركز المكونة الأساسية لآلية وطنية للتسيير اللحظي للأزمات ومتابعة الكوارث تغطي في مرحلتها الأولى مدن انواكشوط وانواذيبو وروصو والنعمة، لتمتد لاحقا إلى جميع ربوع الوطن.

والعمل جار لتعميم خدمات الحماية المدنية من خلال إنشاء وتجهيز ثكنات في مختلف مدن البلاد.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

لقد تابعت الحكومة مساعيها الرامية إلى تنشيط وتقوية نظامنا القضائي لضمان نجاعته وجدوائيته وتعزيز ثقة المواطن فيه، وتقريب خدماته من المتقاضين، وجعله قادرا على طمأنة المستثمرين. لذلك الغرض تم سن ترسانة قانونية من شأنها تعزيز دولة القانون والحكامة الرشيدة وترقية وحماية حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار يندرج إصدار القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد المرأة والقانون المتعلق بمحاربة الفساد فضلا عن تمحيص النصوص المتعلقة بمحاربة الإرهاب وتبويض الأموال وإصدار النصوص التطبيقية لمدونة التجارة.

كما تم تفعيل وتجهيز المحاكم المختصة في محاربة الاسترقاق في كل من النعمة بالنسبة للمنطقة الشرقية، وعرفات بالنسبة للمنطقة الجنوبية، وانواذيبو بالنسبة للمنطقة الشمالية. وتواصل بناء قصور العدل وتحسين الحياة في المعتقلات من خلال بناء سجون جديدة وتجهيز وتأثيث بعض السجون القائمة، والعناية بظروف السجناء الغذائية والطبية، وتكريس العفو في السياسة الجنائية.

وفي سبيل دعم قدرات هذا القطاع وعصرنته، نُظِّم العديد من التكوينات لصالح المهنيين خاصة في مجال حقوق الإنسان والجريمة العابرة للحدود. ووضعت استراتيجية وطنية للنفاز إلى العدالة، تضمنت تفعيل مكتب المساعدة القضائية الذي يقدم الدعم للفقراء حتى يتسنى لهم الحصول على حقوقهم.

وأعدت النصوص المتعلقة بتعيين الإطار القانوني الخاص بعمل الأطفال ومواءمة تشريعات العمل مع المعايير الدولية للعمل.

وعلى المستوى السياسي، عملت الحكومة على تجسيد حرص رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز على تشجيع التوافق الوطني وانهاج سياسة الانفتاح الدائم.

وفي هذا الإطار، عُقد العديد من اللقاءات التمهيدية والمشاورات مع مختلف أطراف المعارضة سعياً للتوافق، توجت بتنظيم الحوار الوطني الشامل من 29 سبتمبر إلى 20 أكتوبر 2016، وهو الحوار الذي أسفر عن توقيع وثيقة اتفاق سياسي بين الأغلبية والمعارضة المحاورة يصب في اتجاه إعادة تأسيس الديمقراطية الموريتانية وترسيخها من خلال إصلاحات دستورية ومؤسسية تعزز المنظومة المؤسسية وتخدم المصلحة العامة.

ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى توسيع المشاركة السياسية من خلال قرار إعادة تشكيل المؤسسات التمثيلية على نحو يسمح لكل القوى الحية بالمساهمة في البناء الوطني. وفي هذا السياق يعتبر إنشاء مجالس جهوية أنجع وسيلة لتمكين سكان مختلف جهات الوطن من التحكم في تدبير شؤونهم من خلال ممثليهم المنتخبين بصورة ديمقراطية.

وقد شكلت لجنة مكلفة بتنفيذ مخرجات هذا الحوار، مكونة من ممثلين عن الأغلبية والمعارضة.

وفي سبيل تعزيز الإنصاف وتقوية اللحمة الاجتماعية، سخرت الحكومة جهوداً كبيرة لترقية وحماية حقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين وتكريس التضامن الاجتماعي.

وانصبت الجهود على مواصلة تطبيق خطة العمل التنفيذية لخارطة الطريق للقضاء على الأشكال المعاصرة للاسترقاق؛ وتفعيل التشريعات المتعلقة بتجريم الاسترقاق ومعاينة الممارسات الاستعبادية؛ وإنشاء الأجهزة القضائية المختصة في الاسترقاق؛ والمصادقة على قانون يحرم التعذيب ويعتبره جريمة ضد الإنسانية؛ وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية؛ والتعاطي الإيجابي مع الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

وقد مثّل النجاحُ الباهر الذي أحرزه مرشحونا لتبوء مناصب هامة في هيئات دولية معنية بترقية وحماية حقوق الإنسان اعترافاً صريحاً من المجموعة الدولية بما حققته بلادنا من إنجازات هامة في هذا الميدان، وتشجيعاً لنا للسير على نفس الدرب.

ولتعزيز المكتسبات، تم إصدار تشريعات تستهدف القضاء على جميع أشكال التمييز وتجريم العنف ضد المرأة؛ كما تم تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتماسك الاجتماعي، والآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

أما في مجال العمل الإنساني، فقد قامت الحكومة بتفعيل استراتيجية للعمل الإنساني وسياسة محكمة لتسيير الكوارث والوضعيات الاستعجالية. وقدمت مساعدات عاجلة للمواطنين المتضررين من الفيضانات، وواصلت دعم ومؤازرة المعوزين والفئات الهشة في المدن والأرياف من خلال دكاكين أمل، وعبر التوزيعات المجانية للمواد الغذائية وتمويل العشرات من المشاريع الصغيرة والنشاطات المدرة للدخل في إطار برامج مفوضية الأمن الغذائي ومفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني.

وتتضمن ميزانية الاستثمار للسنة المقبلة خمسة مليارات أوقية للتكفل بمختلف الحالات الاستعجالية، إضافة إلى سبعة مليارات ومائتين وخمسين مليوناً مخصصة لبرنامج مكافحة الفقر والقضاء على مخلفات الرق.

وفي مجال توفير مناخ ملائم لحرية التعبير وترقية المجتمع المدني، شجعت الحكومة تنظيم مشاورات موسعة لتنقية الحقل الصحفي، وقدمت الدعم للمؤسسات الصحافية وساهمت في دعم وتعزيز قدرات هيئات المجتمع المدني ومنظماته المهنية، وشجعت مشاركتها في الشأن العام.

وتم فتح وسائل الإعلام العمومية لمختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية دون قيود، وأتيح لجميع المواطنين الاطلاع على ما يجري داخل الوطن وخارجه عبر توسيع تغطية شبكات الإذاعة والتلفزيون والهاتف والانترنت.

وستواصل الحكومة تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للصحافة من خلال المصادقة سنة 2017 على مشروع قانون يتعلق بالإشهار.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

لقد حظي تحسين الحكامة في أبعادها الدبلوماسية والاقتصادية والإدارية والمحلية والبيئية بمساحة واسعة من جهود الحكومة خلال السنة المنصرمة.

ففي المجال الدبلوماسي، وبدفع قوي من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز، مكنت السياسة الخارجية المتوازنة المنتهجة من تكثيف الحضور الفعال لبلادنا في الأنشطة الدولية الهادفة إلى تعزيز السلام ودفع التعاون الدولي، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف.

وفي هذا الصدد يعتبر النجاح الباهر لبلادنا في تنظيم القمة السابعة والعشرين للدول الأعضاء في الجامعة العربية في نواكشوط في شهر يوليو 2016، دليلا ساطعا على المكانة الريادية التي أصبحت بلادنا تتمتع بها على المستوى الإقليمي والدولي.

واضطلعت دبلوماسيتنا بأدوار فاعلة في حل الأزمات السياسية والصراعات الإقليمية والدولية. ويسجل في هذا المضمار الدور الإيجابي الذي لعبته بلادنا في الأزمتين الحادثتين في مالي وليبيا وتشجيعها للحل السلمي للمشاكل المطروحة في هذين البلدين الشقيقتين.

وقد حاز جنودنا المشاركون في "القبعات الزرق" في كل من إفريقيا الوسطى وساحل العاج على ثقة مختلف الأطراف، وثمنت الأمم المتحدة رسميا تميزهم في أداء المهام الموكلة إليهم باحترافية وأخلاقية عالية.

أما الموريتانيون في الخارج فقد شكل الاهتمام بشؤونهم والاعتناء بمشاكلهم وربط الصلة معهم، من أجل حمايتهم وتقريب الخدمات الإدارية والتقنصلية منهم، أولوية

أساسية في سياستنا الخارجية. وتسهر الحكومة على اتخاذ التدابير الضرورية لتسهيل عمل بعثاتنا القنصلية في هذا المجال.

أما بخصوص الحكامة الاقتصادية، فقد انتهجت الحكومة سياسة الصرامة وتنويع الاقتصاد الوطني، توطيدا للمكاسب المحققة، وسهرت على المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكبرى، وزيادة الاستثمارات ومواصلة جهود ترشيد نفقات الدولة.

وفي هذا الصدد، جرى إعداد استراتيجية النمو السريع والازدهار المشترك للفترة 2016- 2030 التي ستعمل الحكومة بدأب على تفعيلها ومواصلة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية التي تدعمها، سبيلا لتحقيق أهدافنا التنموية بأسرع وتيرة ممكنة.

وفي باب تعبئة الموارد الضرورية، وقعت الحكومة ما يربو على 18 اتفاقية تمويل مع شركائنا في التنمية بقيمة إجمالية تتجاوز 140 مليار أوقية. وخصت هذه الموارد الضخمة لقطاعات حيوية كالتنمية الحيوانية والصيد والزراعة والأمن الغذائي والطاقة والحماية الاجتماعية والحكامة والبيئة.

ووضع برنامج للاستثمار العمومي وإطار للنفقات المتوسطة المدى (2018-2016)، تعزيزا لأدوات برمجة ومتابعة الاستثمارات طبقا للأهداف التنموية والاستراتيجيات القطاعية.

ومن أجل سد الفراغ القانوني في المنظومة الوطنية لتخطيط التنمية وعقلنة برنامج الاستثمار العمومي الذي يمثل أداة مركزية لتنفيذ السياسة الوطنية للتنمية، وُضع إطار مؤسسي لتصميم واختيار وبرمجة الاستثمار العمومي بشكل محكم يعمل على دمج كافة النفقات الاستثمارية للدولة ومؤسساتها وإداراتها في الميزانية العامة للدولة.

وهذا ما كرسته ميزانية الدولة برسم سنة 2017 حيث رصدت ما يناهز 87 مليار أوقية من الموارد الذاتية للدولة لتمويل مشاريع وبرامج ستساهم في تحول بنية الاقتصاد في اتجاه دعم ديناميكية نمو اقتصادي قوي يعمل على تقليص الفقر بشكل معتبر.

وعلى صعيد دعم الاستثمار الخاص، تم إحراز تقدم هام في مجال إصلاح مناخ الأعمال، تُرجم في تقدم بلادنا 08 درجات في الترتيب العالمي لجودة مناخ ممارسة الأعمال وهو ما يمثل قفزة بلغت 16 نقطة خلال سنتين فقط. ويعود الفضل في ذلك إلى اعتماد خارطة طريق لتحسين مؤشرات أداء الأعمال تضمنت، من بين أمور أخرى، وضع استمارة موحدة لطلب إنشاء المقاولات وتسهيلها من خلال مراكز الإجراءات على مستوى الشباك الموحد.

وبالتوازي مع ذلك، صادقت جمعيتكم الموقرة خلال الدورة الحالية على مشروع قانون أعدته الحكومة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن شأن هذا القانون أن يعزز المكتسبات وأن يفتح آفاقا واعدة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية في إطار مقاربة الشراكة التي أصبحت اليوم إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجيات الاستثمارات المستدامة في العالم.

وتدرس الحكومة آليات تمويل وتنفيذ مشروع مبادرة " لنتج داخل موريتانيا" التي تهدف من بين ما تهدف إليه، إلى إنشاء خمسة أقطاب تكنولوجية نموذجية في قطاعات واعدة لها مقدرات في مجال النمو وخلق القيمة المضافة ودعم التشغيل.

وينتظر من هذا المشروع الذي تبلغ كلفته الإجمالية 26 مليار أوقية أن يمكن موريتانيا من إنتاج سلع كلف استيرادها سنة 2015 مبلغا يقدر بـ 200 مليار أوقية بالعملة الصعبة (وهو ما يمثل خسارة للبلاد في حدود 10% من الناتج الداخلي الخام)، إضافة إلى 30 ألف فرصة عمل.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

في إطار تطوير الحكامة الإقليمية واصلت الحكومة العمل على تفعيل الخيارات الاستراتيجية المسطرة في القانون التوجيهي للاستصلاح الترابي من خلال إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالأدوات الاستراتيجية للاستصلاح الترابي وتأطير عمليات التحضر.

وأحرزت تقدما كبيرا في مجال إرساء الأدوات الفنية للاستصلاح الترابي، لاسيما المخطط الوطني للاستصلاح الترابي ومشتقاته الجهوية. وستعمل على تنفيذ برنامج وطني لمواكبة التحضر ورفع تنافسية البنى التحتية الاجتماعية الجماعية، وإعادة

توزيع المؤسسات والبرامج والمشاريع العمومية على امتداد التراب الوطني لتحقيق مزيد من الإنصاف بين المناطق.

وقد رصدت الدولة لهذا القطاع 11 مليارا وثلاثمائة مليون أوقية من الاستثمارات العمومية لسنة 2017.

أما في ميدان البيئة، فقد كثفت الحكومة جهودها الرامية لضمان حماية فعالة لمواردنا الطبيعية من خلال المحافظة على المراعي ومكافحة التلوث والتصحر وتعزيز إجراءات الوقاية من مخاطر المد البحري والفيضانات وزحف الرمال، وصيانة التنوع الحيوي.

ففي مجال حماية الطبيعة، تم إنجاز 11.371 كلم طولي من الخطوط الوقائية من الحرائق، وتأطير 2.000 لجنة قروية في إطار الحملة الوطنية لحماية المراعي برسم سنة 2015-2016، وإنتاج 776000 شجيرة، وتعريش 177 كلم طولي في 27 موقعا لحماية التربة من الانجراف، إضافة إلى حماية 550 هكتارا في 08 ولايات.

واعتمدت الحكومة مسار خط السور الأخضر على طول 270 كلم في ولاية الترارزة، واستكملت مسطرة إبرام الصفقات المتعلقة باقتناء وتركيب معدات الحماية والتثبيت في 36 موقعا مختارا.

وفي مجال مكافحة تآكل الشواطئ والحماية من الفيضانات، جرى تعزيز الحاجز الرملي على مستوى شاطئ انواكشوط من خلال التثبيت الميكانيكي والبيولوجي.

وفي مجال المحافظة على التنوع البيولوجي، أعيد تأهيل وصيانة 05 منشآت مائية ميكانيكية على مستوى محمية جاولينغ، إضافة إلى ترميم وتوسيع 12 كلم من طرق فك العزلة وإنشاء المحمية الوطنية لأوليكات، وانطلاق عمليات إنتاج 150.000 شجيرة من سبعة أنواع محلية وثلاثة أنواع مستجلبية.

وعلى صعيد الدعم المؤسسي، تم تعزيز قدرات المكتب الوطني للأرصاد الجوية في مجال التنبؤات المناخية من خلال تكوين أطره المختصين واقتناء وتركيب المزيد من محطات الرصد ووحدات مقاييس المطر الفلاحية. ووقعت بلادنا على اتفاقية

باريس لمكافحة التغير المناخي ، وعلى المزيد من برتوكولات التعاون في ميدان حماية التنوع الحيوي ومكافحة التصحر وتسيير الموارد الطبيعية.

أيتها السيدات، أيها السادة

وعيا منها بأن وجود إدارة عمومية عصرية وفعالة يمثل شرطا ضروريا لتحقيق أهداف المرفق العمومي لصالح المواطن، عمدت الحكومة إلى تكييف الإطار المؤسسي والتنظيمي للإدارة العمومية بإصدار النصوص التطبيقية للقوانين، وإنجاز رقمته ملفات عمال الدولة وتصنيفهم؛ والإعداد لانطلاق تشغيل منظومة التسيير المندمج لهؤلاء العمال وتعزيز قدراتهم من خلال التكوين وإنشاء سلك خاص لمسيرهم.

ولتعزيز حماية حقوق العمال ومرتنة الوظائف، نُفِّدَت حملات تفتيش مكثفة استهدفت كشف مخالفات تشريعات العمل وردعها. مما مكن من إحصاء 446 مؤسسة مزورة و314 عاملا أجنبيا لا يتوفرون على رخص عمل، وتم إسناد وظائفهم لموريتانيين مباشرة.

وشرعت الحكومة في مراجعة تشريعات العمل لتحسين حماية الفئات الضعيفة من النساء والأطفال وذوي الإعاقة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

أما بالنسبة للمحور المتعلق بتطوير منظومة اقتصادية تنافسية تحقق نموًا يعود بالنفع على جميع المواطنين، فقد انتهجت الحكومة سياسات صارمة استهدفت امتصاص صدمة التدهور العالمي لأسعار المواد المعدنية مع الحفاظ على نسبة نمو تُمَكِّن من توطيد جهود محاربة الفقر والبطالة.

ومكنت هذه السياسة من المحافظة على المكتسبات واستعادة الانتعاش الاقتصادي حيث يتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2% سنة 2015 إلى 3.1% سنة 2016 وذلك نتيجة للأداء الجيد للقطاع الريفي وللانتعاش في قطاع المعادن والتطور الإيجابي في قطاع الصيد.

ويُتوقع خلال سنة 2017 أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية حدود 5%، نتيجة أساسا للتوقعات المواتية لقطاع الزراعة المروية وزيادة إنتاج شركة سنيم، إضافة إلى التوسعة المقررة في منجم الذهب لشركة تازيازت وتحسن أداء قطاع الصيد البحري.

وتمكنت الحكومة من تقليص معدل التضخم، حيث لم يتجاوز 1.3% في المتوسط بدلا من نسبة 3.6% التي كانت متوقعة برسم سنة 2016. ويرجع هذا الانخفاض إلى التغيرات الخفيفة في أسعار المواد الغذائية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من السنة، فضلا عن التحكم في الكتلة النقدية. أما خلال سنة 2017، فيتوقع أن تبقى الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية في حدود 4%.

ومن أجل إرساء مقومات النهوض الاقتصادي، بذلت جهود حثيثة لتعزيز وتطوير البنية التحتية المهيكلة، مع التركيز في الوقت نفسه على الاستغلال الأمثل لمصادر النمو في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وقد مكنت الجهود الحثيثة في مجال بناء الطرق من رفع طول الشبكة الوطنية إلى ما يربو على 5015 كلم، منها 450 كلم من الطرق المعبدة خلال 2016، تم بالفعل تسلم 170 كلم منها، في حين يتواصل العمل في ما بقي منها.

وفي هذا الإطار رصدت الحكومة في ميزانية 2017 ما يناهز ثمانية وعشرين مليارا وخمسمائة مليون أوقية لتشديد طرق "أطار-زويرات، وكيهيدي مقامه، وكيفه – بومديد، والمذرذرة – الركيذ، إضافة إلى استكمال طريق أطار – تجكجة وبناء مقطع بنشاب من الطريق الوطني رقم 1، وكرمسيين – المحيط الأطلسي ومقطع حظيرة إيديني-طريق الأمل. هذا فضلا عن صيانة الطرق.

كما تم إنجاز منشآت أخرى مهمة مثل المحول على مستوى مطار أم التونسي الدولي، وجسر كامور الذي أمن انسيابية طريق الأمل خلال فصل الأمطار. وينتظر أن تبدأ الأشغال في جسر ملتقى طرق ساحة مدريد بالعاصمة خلال سنة 2017.

ومن أجل تخفيف مشكلة النقل الحضري في العاصمة خاصة بالنسبة للفئات الهشة كالعامل والطلاب، عززت الحكومة أسطول شركة النقل العمومي عبر اقتناء 130 حافلة لنقل الركاب.

وفي مجال النقل البحري، حصل ميناء انواكشوط المستقل على شهادة المطابقة لمعايير المدونة الدولية لسلامة السفن والمنشآت المينائية، وسيتم بداية 2017 إطلاق مسار تمويل بناء رصيف للحاويات بهذا الميناء تبعا لصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفي مجال النقل الجوي، بدأ تشغيل مطار نواكشوط الدولي الجديد "أم التونسي" بقدرة استيعاب تبلغ مليوني مسافر سنويا، وهو مزود بأحدث المعدات العصرية، ومنتظر أن يصبح منصة للطيران الدولي في شبه المنطقة.

وتم دعم أسطول شركة الموريتانية للطيران الدولي والرفع من قدرتها التنافسية باقتناء طائرة حديثة من نوع بوينغ 737-800، وستلتحق طائرة حديثة أخرى بهذا الأسطول قريبا.

السيد الرئيس، السيدات والسادة

إن النفاذ الشامل إلى طاقة ملائمة وبأقل كلفة يحتل الصدارة في اهتمامات الحكومة، بالنظر لما له من أهمية حيوية ومُهيكِلة، ومن إسهام بين في خلق الظروف المُواتية لتحقيق التنمية الاقتصادية وفي تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.

لذا انصبت جهود الحكومة بصورة خاصة على زيادة إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة وإنشاء وتوسيع شبكات التوزيع.

وفي هذا الإطار وضع الحجر الأساس لبناء محطة انواكشوط الشمسية بطاقة 50 ميغاوات، واستكملت عمليات التجهيز الشمسي لثماني محطات حرارية في كل من أطار، وشوم وأكجوجت وبولنوار وبوتيلميت وألاك؛ ويتواصل العمل لاستكمال هذه العمليات في محطتين أخريين بالعيون وبنشاب واستكمال ما تبقى من أشغال البناء على مستوى محطة هجينة بمدينة كيفه.

وفي الوقت نفسه، يتواصل توسيع شبكة الربط البيني، حيث اكتملت أشغال الخط 33 كيلو فولت بين كيهيدي وبوكي. وأُبرمت الصفقة المتعلقة بالخط 33 كيلو فولت بين بوكي وبوحديدة والخط 33 كيلو فولت على مستوى مشروع كهربة الشرق بطول 650 كلم. وتم ربط امبود وسيلبابي بخط 90 كيلو فولت وخط 33 كيلو فولت بطول 300 كلم. واستكمل بناء الحلقة الكهربائية 33 كيلو فولت على مستوى المركز

المصدر بانواكشوط. ويجري إنجاز ربط المحطة المركزية الشمالية التابعة لمنظمة نهر السنغال بخط جهد عال طوله 21 كلم، كما يجري العمل في ربط منطقة الصيد البحري عند الكلم 28 جنوب انواكشوط بشبكة العاصمة.

وفي ذات الإطار، جرى ربط كل من بوكي- بوحديدة، ودويرارة- الطينطان، والنبيكة- المجرية، وجونابه-أشرم. كما تمت كهربية بلدات بني نعجي 1 و2، وبوبكر، والرباط، والنمجات وآشويبير. واستفادت شبكة لقصيبة من عملية تكثيف معتبرة، بينما يجري العمل في إكمال أشغال كهربية بوسطيله بالطاقة الهجينة.

وتم توسيع شبكات التوزيع في مدن كنكوصة وجكني وبوكي وكيهيدي وواد الناقة وكوراي إضافة إلى بلدتي جياكيلي وانتاكات، بينما يجري العمل في توسيع شبكة أطار والوديان.

كما تم وضع الحجر الأساس لشبكة من الجهد المتوسط بطول 650 كلم ستستفيد منها محاور هامة في الحوض الشرقي هي النعمة - تنبذغة، والنعمة - أشميم، والنعمة عدل بقرو، وعدل بقرو بقله، بالإضافة إلى أمورج وبنغو.

وخلال زيارته الأخيرة لولاية تكانت، دشّن رئيس الجمهورية توسعة شبكة مدينة تجكجه بقدرة إنتاج إضافي تكفي لتزويد 2400 أسرة بالطاقة الكهربائية، فضلا عن توفير الإنارة العمومية للمدينة.

وعلى صعيد آخر، تم استلام المحطتين الهجينتين في كل من انجاكو وتتجماجك، وأبرمت العقود الخاصة بانطلاق محطتي النعمة وعدل بقرو. وتقدمت الأشغال في بناء المركز الوطني للتحكم.

ويجري العمل على قدم وساق لإطلاق مشاريع هامة تشمل بناء محطة بولنوار لتوليد 100 ميغاوات من الكهرباء عن طريق الرياح، بالإضافة إلى عدد هام من خطوط النقل بين انواكشوط والحدود مع السنغال وبين انواكشوط وانواذيبو وبين ألاك وبوكي وبين بوتيلميت وصنكرافة وبين سيلبابي وكيفه ومحطات الشاطئ المهجنة بالرياح والحلقة الكهربائية 33 كيلو فولت كيهيدي - سيلبابي - امبود.

وستدخل هذه المشاريع مرحلة الأشغال خلال سنة 2017، بينما ستتم دراسة مشاريع أخرى من أهمها مشروع خط الجهد العالي انواكشوط- الزويرات، وخط الجهد

العالي انواكشوط- خاي ومشروع تطوير حقل بندا لإنتاج الكهرباء من الغاز، إضافة إلى بناء شبكتين مستقلتين جديدتين في الحوضين وتشبيد محطتين هجبتين في تجكجه وأشرم.

وتبلغ مخصصات برنامج تنمية وتطوير البنى التحتية الكهربائية في ميزانية الاستثمار 2017 أربعة مليارات أوقية.

وفي مجال تقنيات الإعلام والاتصال، أطلقت الحكومة مشروع الربط الوطني وعززت البنية التحتية للإنترنت من خلال إنجاز 14 مركزا للنفاذ فائق السرعة.

وتم توسيع التغطية بالاتصالات الرقمية إلى المناطق الشمالية من البلاد على محور الزويرات- بير أم قرين- عين بنتيلي، واستمر العمل في إنجاز برنامج تأمين الاتصالات على عموم التراب الوطني. كما أنشئ مرصد لتقنيات الإعلام والاتصال، وطورت منظومات خاصة بمعلومات الإدارة.

وعملت الحكومة على تسريع وتيرة تنمية الاقتصاد الرقمي من خلال توسيع نطاق الخدمات المصرفية الإلكترونية وتشجيع الابتكار في مهن تقنيات الإعلام والاتصال ونشر ثقافة المقولة المعتمدة على هذه التقنيات لاسيما في أوساط الشباب.

ويجري التفاوض مع مستثمرين أجانب لبناء قطب تكنولوجي وحاضنة مشاريع للشباب.

وبخصوص الآفاق المستقبلية، سيتم إطلاق أشغال إنشاء الأجزاء المتبقية من شبكة الألياف البصرية عالية السرعة على محاور نواكشوط - أطار- شوم، روصو- بوكي- كيهيدي- سيلبابي- كيفه، العيون- النعمة، إضافة إلى الدائرة المحلية على مستوى انواكشوط.

وستعمل الحكومة كذلك على إعداد وتفعيل استراتيجية وطنية للأمن السبراني ومكافحة الجريمة السبرانية، إضافة إلى إنشاء هيئات وطنية للتصديق الإلكتروني والتسجيل من أجل تشجيع المعاملات الرقمية والتجارة الإلكترونية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

في مجال تنمية القطاعات الواعدة، سعت الحكومة إلى تحقيق أقصى مردودية اقتصادية واجتماعية قائمة على استغلال مستديم للموارد والمقدرات المتاحة في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وذلك عبر تفعيل استراتيجيات قطاعية هادفة إلى تثمين المقدرات وزيادة الانعكاسات الايجابية في مجالات المحروقات والمناجم والصيد والزراعة والتنمية الحيوانية، إضافة إلى التنمية الحضرية والصناعة والتجارة والسياحة.

ففي ميدان المحروقات، مكن تعديل التشريعات المطبقة من إدخال تحسينات معتبرة يسرت تكثيف عمليات الاستكشاف في مناطق جديدة واعدة من الحوض الساحلي، حيث تم التوقيع مع شركة "كوسموس إنرجي" على عقد سيسمح بتوفير معلومات مهمة حول مخزون حقل " حميم " على مستوى المقطع C8 من الحوض الساحلي.

ويجري حاليا التفاوض من أجل منح رخص للتنقيب عن النفط والغاز في مقاطع جديدة من الحوض الساحلي ذات مقدرات نفطية مؤكدة.

وبخصوص تطوير الاكتشافات، تسعى الحكومة لاستقطاب شركاء في تطوير حقل بندا الغازي، خاصة من خلال إنتاج الكهرباء.

ومن جهة أخرى، عززت الحكومة منظومة تمويل البلاد بالمواد النفطية السائلة والغازية.

ويتواصل إعداد الدراسات التمهيديّة المتعلقة بتجهيز الرصيف النفطي الجديد وتوسيع منشآت التخزين التي تملكها الدولة في نواكشوط، وبناء منشآت تخزين في بعض المدن الداخلية كالزويرات وانواذيبو.

وفي مجال المعادن، عملت الحكومة على ترقية المقدرات الجيولوجية والمعدنية الوطنية والتعريف بها. ونظمت بلادنا في هذا الإطار بنجاح كبير الدورة الرابعة لمؤتمر موريتاني، وشاركت في العديد من المؤتمرات المنجّمة الإقليمية والدولية.

وفي هذا المجال مُنحت ثلاث رخص استغلال جديدة اثنتان منها للكوارتز وواحدة للتربة السوداء، بينما منحت 16 رخصة تنقيب جديدة وتم تجديد 22 رخصة تنقيب أخرى. ويبلغ العدد الإجمالي لرخص التنقيب الممنوحة أكثر من 100 رخصة.

ولتكيف الإطار القانوني مع متطلبات الاستغلال التنافسي العقلاني للموارد، واصلت الحكومة عملية مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية بما في ذلك الاتفاقية المعدنية النموذجية. كما تم إطلاق مسار إعداد استراتيجية معدنية جديدة.

وبخصوص قطاع الصيد البحري، عكفت الحكومة على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتسيير المسؤول من أجل التنمية المستدامة للصيد والاقتصاد البحري 2015-2019 التي استحدثت، من بين أمور هامة أخرى، آلية التسيير بالحصص بدلا من التسيير بالمجهود كأساس للنفاذ الشفاف إلى الثروة.

ومكنت الجهود المبذولة من تحقيق نتائج معتبرة، حيث بلغ إجمالي الإنتاج حتى نهاية سبتمبر الماضي 500 ألف طن بنسبة زيادة قدرها 35% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2015، في حين بلغت إيرادات القطاع لصالح الخزينة العامة خلال نفس الفترة 35 مليار أوقية خارج التعويض المالي المترتب على اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 64% بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2015.

وفي نفس الأشهر التسعة من سنة 2016، بلغت قيمة صادرات القطاع 530,5 مليون دولار أمريكي مقابل 385,9 مليون خلال نفس الفترة من سنة 2015، أي بنسبة زيادة قدرها 37%، بينما بلغت الكميات المصدرة خلال نفس الفترة 637 ألف طن بنسبة زيادة قدرها 35% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2015.

ومن جهة أخرى، وصلت مساهمة قطاع الصيد في دعم ميزان المدفوعات إلى 588,82 مليون دولار أمريكي.

على صعيد آخر تم إعداد وتعيين مخططات الاستصلاح وعززت منظومات البحث والرقابة والتفتيش والجودة، وطبقت التشريعات والقواعد الجديدة الضابطة لأنظمة الولوج والاستغلال. وروجعت مدونة البحرية التجارية لتكييفها مع تطور التشريعات الدولية المتعلقة بالأمن والسلامة في مجال النقل البحري.

وفي مجال التشغيل، يوفر قطاع الصيد حالياً ما مجموعه 55 ألف فرصة عمل مباشرة، إضافة إلى عشرات آلاف أخرى من فرص العمل غير المباشرة. وقد تم إنتاج 17 باخرة سلمت لعاطلين عن العمل لاستغلالها في الصيد الشاطئي.

وفي مجال البنى التحتية، تم استلام توسعة ميناء الصيد التقليدي في انواذيبو، ودخل الخدمة مرسى "تيكان" للصيد النهري. وفي حين يتواصل العمل في تشييد ميناء "تانيت" وسوق السمك في انواكشوط، شرع في بناء ميناء المياه العميقة على مستوى "انجاكو"، واستكملت الدراسات المتعلقة بميناء الصيد التقليدي عند الكيلومتر 144 على طريق انواكشوط - روصو وبنناء مجمع مندمج للصيد التقليدي يتضمن ميناء ومنشآت صناعية لتحويل منتجات الصيد.

وبالنسبة لآفاق المستقبل، يجري لأول مرة إعداد استراتيجية خاصة بالصيد والاستزراع السمكي في الوسط القاري والنهري. ولهذا الغرض، تم إنجاز بعض الدراسات التمهيديّة المتعلقة بتحديد نقاط المياه الدائمة وبضبط خصائص مناطق النهر المرشحة للاستغلال في ولايات الترازو والبراكنة وكوركول. وفي الوقت الذي يستفيد فيه مشروع فم لقليته النموذجي من الدعم والمتابعة، تحظى مناطق أخرى ذات مقدرات باهتمام خاص مثل محمودة في الحوض الشرقي وكنكوصة في العصابة وتامورت النعاج في تكانت.

أما الزراعة، فقد أولت الحكومة عناية كبيرة لتطويرها من خلال تنفيذ برامج مهمة استهدفت زيادة المساحات القابلة للزراعة والتحكم في المياه والمحافظة على الوسط الزراعي، ودعم المزارعين وانتهاج سياسة قوامها التنويع والبحث والتنمية.

ففي مجال زيادة المساحات القابلة للزراعة، وقع التركيز بشكل خاص على استصلاح المزارع. وهكذا تم توسيع مزرعة بوكي باستصلاح 2210 هكتارات من أصل 2612 هكتارا كانت مقررة، واستصلح 250 هكتارا من مزرعة انكك، إضافة إلى 100 هكتار من أصل 400 كانت مقررة في مزرعة تنيدير.

وبالمقابل، اكتملت جميع أشغال إعادة التأهيل والتوسعة التي كانت مقررة على مستوى كافة المزارع في ولاية كيديماغا، وأعيد تأهيل مزرعة مقامه المروية و800 هكتار من مزرعة فم لقليته. ويتواصل العمل في إنجاز أشغال إعادة تأهيل 250 هكتارا من المزارع القروية في غرب البراكنة و330 هكتارا في ولاية الترازو.

بينما أوشتكت على الاكتمال الدراسات المتعلقة باستصلاح الأراضي الزراعية في أفطوط الساحلي.

وفي مجال التحكم في المياه، تم إحراز تقدم ملحوظ في إنجاز مشروع قناة أفطوط الساحلي، حيث أوشتكت أشغال تسوية التربة في مقاطع المشروع الثلاثة على الاكتمال ، ووصل إنجاز المنشآت إلى مستوى متقدم.

وتواصل العمل في شق وتنظيم المحاور المائية، حيث اكتملت أشغال تسوية التربة وأنجزت المنشآت بنسبة 45% على مستوى مشروع تنظيف وتعميق رافد امبلل ، في حين انتهت أشغال تنظيف 3200 م طولي في إطار صيانة المحاور المائية في الترارزة. ويجري العمل في شق وتنظيف 20 كلم أخرى من المحاور المائية على مستوى بلديتي سوكم وبورقيبه، إضافة إلى بناء محطة ضخ في بلدة انديوم.

وفي مجال السدود، وضع رئيس الجمهورية خلال زيارته الأخيرة لأدرار الحجر الأساس لسد واد سكيليل، في حين تجري الدراسات المتعلقة بثلاثة سدود أخرى مبرمجة في الواحات. وتم ترميم خمسة سدود صغيرة، بينما يتواصل العمل في ترميم أربعة أخرى وفي إعداد الدراسات المتعلقة بخمسة سدود إضافية من هذه الفئة.

ويجري العمل على تعبئة الموارد الضرورية لبناء أربعة سدود كبيرة في ولايات كيدماغا(مورفيلا)والعصابة(الغارقة) والحوض الغربي(بركطني) وكوركول(تاقوتل). وفي الإطار نفسه، تم تدعيم 106 حواجز مائية للتمكين من استغلال 2129 هكتارا من الأراضي الزراعية الفيضية.

وقد أولت الحكومة عناية خاصة للمحافظة على الوسط الزراعي من خلال فك العزلة عن مناطق الإنتاج ومكافحة الآفات الزراعية.

ووفرت الدعم للمزارعين من المدخلات الزراعية الضرورية من أسمدة ومبيدات، ووزعت 500 طن من البذور التقليدية على المزارعين في الولايات الزراعية الرعوية و40 طنا من البذور لزراعة الخضروات.

وعلى مستوى الواحات واجهت الحكومة بحزم تحدي ظهور سوسة النخيل الحمراء الفتاكة لأول مرة في بلادنا، مما مكن من احتواء هذه الآفة تمهيدا للقضاء عليها.

وعلى صعيد الميكنة الزراعية، يجري العمل على اقتناء 35 جرارا لصالح الزراعة المطرية.

وفي مجال التنويع والبحث والتطوير، تتواصل جهود إدخال زراعة القمح، بينما تمت تغطية حاجة البلاد من الأرز المحلي بنسبة كبيرة.

ومن المتوقع أن يشهد الإنتاج الزراعي نقلة نوعية بفضل الاستثمارات الكبيرة المرصودة له من ميزانية الاستثمارات ل2017، والتي تناهز أربعة عشر مليارا وثمان مائة مليون أوقية.

وتم تجريب زراعة الخضروات على مستوى مزرعة الكلم 17 على طريق انواكشوط - روصو وتجريب زراعة الأعلاف في مزرعة انبيكت الاحواش. وأعطت هذه التجارب نتائج مشجعة.

وفي ذات الإطار، أولت الحكومة عناية خاصة للبستنة، حيث اقتنت كميات كبيرة من البذور والمعدات لصالح المزارعين. وأنجزت 30 بئرا ارتوازية لري النخيل وجهازت 150 بئرا لنفس الغرض بالمضخات الشمسية، وأبرمت صفقة لبناء مختبر ووحدة حفظ وتعليب للتمور في مدينة أطار.

وبخصوص مركب زراعة وتصنيع السكر، تواصل الجهات المختصة متابعة تطور المشاتل وتعبئة التمويلات وإعداد الطواقم الفنية.

وسيتم عما قريب تعزيز المنظومة الوطنية للبحث والتطوير الزراعي من خلال إنجاز مختبرين كبيرين وغرفة تبريد حديثة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يتعلق بقطاع التنمية الحيوانية، ركزت الحكومة على تنمية الشَّعَب وتحسين أداء منظومة الصحة الحيوانية وبناء الحظائر وتحسين السلالات وضمان تمويل السوق بالأدوية البيطرية وتعزيز قدرات الفاعلين بشكل عام.

واهتمت على وجه الخصوص بتنويع وتحويل المنتجات الفرعية. وفي هذا الإطار، تم تشغيل مصنع الألبان بمدينة النعمة ويجري العمل على إنشاء مصنع ثان للألبان بمدينة بوكي. وتتواصل أشغال بناء 09 حظائر تطعيم في ولايتي العصابة(كيفه،

كنكوصة) وتكانت(تجكجه، المجرية) و03 مراكز لمراقبة الصحة الحيوانية(انواذيبو، كنكوصه، كوبني).كما اكتمل بناء كل من مركز تطوير تربية الإبل بانواكشوط كلم 17 ومزرعة الأغنام في بنشاب.

وفي مجال الصحة الحيوانية، تم تنظيم حملة وطنية لتحصين المواشي ضد الأمراض وحملة وطنية لتعزيز الرقابة الصحية على المواد الغذائية الحيوانية أو ذات المنشأ الحيواني.

وفي إطار مكافحة الذبح الفوضوي سيتم خلال الأشهر القليلة القادمة إنشاء مسلخين عصريين في نواكشوط أحدهما في تنويش والآخر في الميناء.

ومن أجل تحسين الإنتاجية، واصلت الحكومة جهود تحسين السلالات. وأعطت التجارب نتائج مشجعة على مستوى مزارع الأبقار النموذجية.

وستعمل الحكومة على تهمين المقدرات التي يزخر بها قطاع الثروة الحيوانية من خلال التسيير العقلاني لموارد التغذية الحيوانية وزيادة التمويلات العمومية وتشجيع الاستثمار الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

نظرا للتزايد المطرد في نسبة سكان الوسط الحضري الذين يمثلون نصف سكان البلد، سهرت الحكومة على استكمال برنامج القضاء على الأحياء العشوائية في نواكشوط، وتزويد مدنا الداخلية بأدوات حديثة لتسيير المجال الحضري تتلاءم مع متطلبات نموها الأمن والمتوازن.

وفي هذا الإطار، أنجزت الإجراءات المتعلقة بتوسعة وعصرنة مدن بوتلميت وألاك وبولنوار وبالنشاب وسيلبابي وواد الناقة وصنكرافه والنبيكه وبير أم قرين ولقصيبه. وسيتواصل العمل في هذه الورشات، على أن تضاف إليها ورشات توسعة وعصرنة جديدة في مدن بوكي وكرو وكيفه والعيون وتمبذغة والنعمة وجكني وعدل بقرو.

وواصلت الحكومة تفعيل سياسة تجميع القرى والبلدات، فأنشأت أقطابا جديدة في كل من بلحراث وصبها الله واستكمل تجهيز تجمعات أخرى في كل من "فم لقليته"

و"عدل بقرو" و"أم الصفيه"، في حين بدأ العمل في إنشاء تجمع جديد في "تنومند" بولاية آدرار.

وفي مجال المباني والتجهيزات العمومية، يتواصل العمل في إنجاز 130 مشروعا لتشييد المباني والتجهيزات العمومية بكلفة إجمالية تبلغ 21 مليار أوقية، وتقدمت الأشغال في بناء سوق العاصمة الجديد بكلفة إجمالية تبلغ 6 مليارات أوقية، واکتملت الدراسات المتعلقة ببناء مسجد انواكشوط الكبير الذي سيكلف 12 مليار أوقية، في حين بدأت الدراسة المتعلقة ببناء المركز التجاري الوقفي بعرفات لصالح جامعة العيون الإسلامية بكلفة 4.2 مليار أوقية.

أما في ميدان التجارة والصناعة، فقد واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى تنظيم وعصرنة قطاع التجارة بما يضمن ضبط أنشطته ووضع نظام مستقر للتمويل بالمواد ذات الاستهلاك الواسع.

وكان التركيز على حماية المستهلك من خلال منع الاحتكار والتصدي لمحاولات الغش ومصادرة المواد المقلدة والمنتھية الصلاحية. وأعدت الحكومة مشروع قانون لضمان المنافسة الحقيقية، وتدرس إمكانية إنشاء وكالة متخصصة في هذا المجال.

ويجري العمل على تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصناعة بعد المصادقة على السياسة الوطنية للبنى التحتية العالية الجودة. وتم الانطلاق الرسمي لمشروع يتضمن إنشاء شبكة من المراكز التقنية الداعمة للصناعة، وأعدت الصيغ المرجعية للدراسات المتعلقة باستصلاح مناطق صناعية جديدة.

وعملت الحكومة على إعداد وتفعيل استراتيجية وطنية جديدة للسياحة تأخذ في الحسبان متطلبات تهمين دور هذه الصناعة الحيوي في رفد النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وشرع في إنجاز دراسة الجدوى المتعلقة بإنشاء مدرسة للفندقة وفق نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتم وضع استراتيجية لتسويق الوجهة الموريتانية. ونظمت حملة ترويجية واسعة النطاق على امتداد الموسم السياحي ركزت على فرنسا كأكبر مصدر للسياح تقليديا إلى بلادنا، مع السعي لتنويع الأسواق المستهدفة لتشمل بلجيكا واسبانيا وألمانيا.

وفي قطاع التأمين، تمت مطابقة بوالص التأمين مع المخالصات المؤمنة. واتخذت إجراءات رادعة ضد إغراق الأسعار. وستحول رؤوس أموال شركات التأمين من البنوك الأولية إلى البنك المركزي لضمان حصول الضحايا على تعويضات مناسبة. وستدرس الحكومة إمكانية إنشاء عقود التأمين الزراعي.

أما قطاع الصناعة التقليدية، فقد أولت الحكومة عناية خاصة لترقيته وتطويره لما له من أهمية في حفظ الذاكرة الوطنية، وما يزرخ به من إمكانات إبداعية، وما يمكن أن يوفره من فرص للتشغيل.

وجرى في هذا الإطار تنظيم أيام الصناعة التقليدية والثقافة بانواكشوط، وشاركت بلادنا في العديد من المعارض الدولية سعياً للتعريف بإبداعات صناعتنا التقليدية.

وسوف يتواصل العمل على تحديث الإطار المؤسسي لهذا القطاع وتطوير بناء التحتية ووضع استراتيجية وطنية لتنميته، ومراجعة القانون المتضمن مدونة الصناعة التقليدية، وبناء قرية للصناعة التقليدية، وإنشاء مركز وطني للتكوين وتنمية فنون الصناعة التقليدية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

بخصوص المحور الثالث من البرنامج الحكومي المتعلق بتنمية الموارد البشرية وتوسيع النفاذ إلى الخدمات الأساسية، سعت الحكومة إلى تنمية رأس مال بشري يمكن الأفراد من الاستغلال الأمثل للفرص الناتجة عن ديناميكية النمو الاقتصادي التي تعيشها بلادنا لتحقيق الرفاهية لأنفسهم ولذويهم وللمساهمة في تنمية البلاد.

ففي ميدان التعليم، تميزت السنة الماضية بعمل الحكومة الدؤوب على تحسين أداء المنظومة التربوية.

وهكذا تم إطلاق برنامج تحسين الولوج ونوعية التعليم بغلاف مالي قدره 10 مليارات أوقية ممول بالكامل من ميزانية الدولة، وقد شهدت مرحلته الأولى بناء 75 مدرسة ومؤسسة ثانوية، تضاف إلى بناء 101 منشأة تعليمية في إطار مشاريع أخرى.

وعلى صعيد توسيع العرض التربوي عالي الجودة، تم افتتاح مدرسة امتياز في انواكشوط الغربية وثلاث ثانويات امتياز في البراكنه وكيديماغا ونواكشوط الشمالية، إضافة إلى ثانوية نموذجية في كيهيدي، بينما يجري العمل لافتتاح ثانوية نموذجية في الشامي.

وبالتوازي مع ذلك، تم إنشاء 19 شبكة للنجاح الدراسي في المناطق ذات الأولوية، والتكفل بـ 493 كفالة مدرسية يستفيد منها حوالي 90.000 طفل في هذه المناطق. وستعمل الحكومة على إدخال المزيد من الإصلاحات لتعزيز الحكامة الرشيدة ووضع آليات للاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية ودعم التكوين القاعدي من خلال تكوين المكونين والرفع من شروط ولوج مؤسسات تكوين المدرسين ومراجعة برامج التكوين الأولي ومراجعة وإعادة كتابة المناهج وفق أهداف المواد. من جهة أخرى تم توزيع 207.684 نسخة من الكتب المدرسية و319.302 من الأدوات المدرسية في عدة ولايات.

وسيتم تزويد المؤسسات بالمعدات والأدوات اللازمة لتجهيز المختبرات والقاعات المتخصصة بغية تشجيع تدريس العلوم استجابة لحاجات التنمية في البلد. وحرصا على تحسين المردودية وعدم تبديد الوسائل، سيقع التركيز على عقلنة الخريطة المدرسية بالقضاء على ظاهرة الافتتاح العشوائي للمدارس وتشجيع نظام التجميع مع مراعاة خصوصية المناطق ذات الأولوية التربوية.

وننوه هنا إلى أن مخصصات قطاع التهذيب في ميزانية الاستثمار 2017 تبلغ مليارين وثمانمائة وخمسين مليون أوقية مخصصة لتمويل برنامج الولوج إلى التعليم وتحسين نوعيته والبرنامج الوطني لتطوير قطاع التهذيب.

وبخصوص التكوين الفني والمهني، تم إطلاق مسار تحيين الاستراتيجية الوطنية للتكوين الفني والمهني وأعدت النصوص التنظيمية والدراسات اللازمة لتطوير منظومة القيادة.

ونفذ برنامج لدعم القدرات شمل تكوين حوالي 600 شخص. وخرجت منظومة التكوين برسم سنة 2016 أكثر من 2.200 عامل مؤهل بين تقنيين وتقنيين سامين، في حين يتابع 6.249 تلميذا تكوينهم الأصلي. فضلا عن التكوين الأصلي، استفاد أكثر من 7.000 شاب من تكوين مؤهل، بينما يتابع 100 متدرب تكوينهم في مهن الأشغال العامة.

وبينت الدراسات المتعلقة بمتابعة دمج مخرجات منظومتنا الوطنية للتكوين الفني والمهني أن هذه المنظومة حائزة على مستوى عال من النجاعة، حيث بلغت نسبة استيعاب المتخرجين ودمجهم في الحياة النشطة 76.5%.

وفي مجال البنى التحتية، تمت إعادة تأهيل وتوسعة وتجهيز سبع مؤسسات، واستفادت 13 مؤسسة خاضعة لبرنامج تعاقدى مع الدولة من إعانات لمساعدتها في تعزيز قدراتها.

وبالنسبة لآفاق المستقبل، ستواصل الحكومة جهودها في مجال تعزيز قدرات المنظومة الوطنية للتكوين الفني والمهني، خاصة في مجالات القيادة والهندسة التكوينية ومتابعة دمج مخرجات التكوين المهني واستكشاف حاجات سوق العمل.

وستزود إحدى عشرة مؤسسة تكوينية بالتجهيزات الضرورية إضافة إلى إنشاء أو إعادة تأهيل وتوسعة أربع مؤسسات أخرى. وستستكمل برامج التكوين المؤهل لصالح 7.967 مستفيدا، ويطلق برنامج خاص لتكوين الشباب وتأهيلهم في مجالات الأشغال العامة ومهن الصيد والزراعة.

أما فيما يتعلق بالتعليم العالي، فقد ركزت الحكومة على تعزيز فاعليته وتحسين نوعية مخرجاته وتكييفها مع الحاجيات التنموية للبلاد. وهكذا تم تجسيد الخطة الثلاثية 2015-2017 لتطوير القطاع، من خلال إصلاحات مؤسسية أساسية مست جميع جوانب منظومة القيادة والحكمة.

وفي هذا الإطار، أعيدت هيكلة المدرسة العليا متعددة التقنيات لتضم بالإضافة إلى أقسامها المتخصصة كلا من المعهد التحضيري للمدارس الكبرى للمهندسين والمعهد العالي لمهن البناء والأشغال العمومية وال عمران والمعهد العالي لمهن المعادن. كما تم إنشاء كلية للتعليم العالي العسكري وضع حجرها الأساسي فخامة رئيس الجمهورية، بمناسبة الذكرى السادسة والخمسين لعيد الاستقلال الوطني، وأدمجت جامعة نواكشوط وجامعة العلوم والتكنولوجيا والطب في جامعة واحدة هي جامعة نواكشوط العصرية.

وفي مجال البحث العلمي تم إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار - الذي ستكون الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار قيد الإنشاء أداته التنفيذية - من أجل توجيه وتنسيق وتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي خدمة للأولويات الوطنية في مجال التنمية.

وعلى مستوى البنية التحتية، تم استلام سكن الطلاب بسعة 2600 سرير في وقت يتواصل العمل بوتيرة متسارعة في باقي مكونات المركب الجامعي خاصة كلية العلوم الاقتصادية والقانونية. ويجري الإعداد لتشييد منشآت أخرى كتوسعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومقر المعهد المهني العالي للغات والترجمة بنواذيبو ومقر المعهد العالي لمهن البناء والأشغال العمومية والعمران بالأك.

وفي مجال الموارد البشرية، تم تعزيز الطاقم الأكاديمي والتربوي من خلال اكتتاب 119 أستاذا في مختلف التخصصات لسد النقص الملحوظ في مؤسسات التعليم العالي.

أما قطاع التعليم الأصلي، فقد واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى تنظيمه وتعزيز قدرات الفاعلين فيه ومدته بالوسائل المادية والمؤسسية اللازمة له، لضمان اضطراره بدوره الحيوي في الحفاظ على قيمنا الروحية والثقافية.

وفي هذا الصدد نُظِم العديد من المسابقات في مجال حفظ القرآن الكريم برسم جائزة رئيس الجمهورية الجهوية لحفظ القرآن الكريم وتحضيرا للمشاركة في المسابقات الدولية.

وتواصل دعم ومتابعة المحاضر النموذجية وتقديم المنح لطلابها في ولايات الحوضين والعصابة والبراكه وكوركول وكيدماغه والترارزة وداخلة انواذيبو.

وتم افتتاح 12 مسجدا جديدا في انواكشوط وانواذيبو وسيلبابي.

وعلى صعيد تمهين مخرجات المحاضر، تم تكوين 75 شابا وشابة و100 خريج محظري في مجالات الكهرباء المنزلية وميكانيكا السيارات والخياطة والتبريد وصيانة الأجهزة المعلوماتية.

وفي الوقت نفسه، واصلت الحكومة تعزيز قدرات وتطوير التعليم العالي الأصلي ومدته بالوسائل اللازمة لمواكبة التحولات العميقة في الأدوات الفنية والمناهج التربوية والأكاديمية.

ويتواصل العمل في إنجاز المشروع الوقفي الكبير الممول من طرف البنك الإسلامي والذي ستستفيد من ريعه جامعة العلوم الإسلامية وغيرها من مؤسسات التعليم الإسلامي في البلاد.

أما في مجال محاربة الأمية، فقد انصبت الجهود على تنظيم الأنشطة التعبوية والتوجيهية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

إن نفاذ المواطنين إلى الخدمات الأساسية كمًا ونوعًا يحظى بالأولوية لدى السلطات العمومية لكونه أحدَ التعهدات الكبرى لفخامة رئيس الجمهورية، مما جعله يستقطب جهودا وموارد معتبرة من شأنها التحسين من نوعية حياة المواطنين.

ففي ميدان الصحة، سعت الحكومة إلى تطوير نظامٍ صحي عصري استباقي، فعَّال وقريبٍ من جميع المواطنين، فاتجهت إلى توسيع العرض وتيسير النفاذ إلى الأدوية الجيدة والرفع من مستوى الموارد البشرية وترقية التأمين الصحي الشامل.

وفي هذا الإطار، ركزت على تحسين التغطية الصحية وتعزيز الخدمات العلاجية من خلال بناء وإعادة تأهيل وتجهيز المستشفيات والمراكز والنقط الصحية في مختلف مناطق البلاد.

وهكذا، تم استلام وتشغيل مركز استطباب كيفه و بناء 20 مركزا صحيا جديدا، ويتواصل العمل في بناء مراكز الاستطباب بالنعمة وبوكي وانوانيبو، وفي إنجاز 30 مركزا صحيا. بينما يجري الإعداد لمناقصات بناء مستشفيات أطار وسيلبابي والأك.

ولتحسين عرض العلاجات المتخصصة ، أوشك بناء كل من المركز الوطني لأمراض القلب والمعهد الوطني لمحاربة أمراض الكبد الفيروسية على الانتهاء، وتعززت خدمات المركز الوطني للتكنولوجيا بإنشاء مصالح للطب النووي والإشعاعي. كما تم تجهيز المختبر الوطني لمراقبة جودة الأدوية ووضع حد لفوضى الاستيراد والتسويق ويجري تفعيل نظامٍ موحَّدٍ للأسعار.

ومن جهة أخرى، حظيت صحة الأم والطفل بعناية خاصة، فنظمت حملات للتطعيم ضد شلل الأطفال وأخرى لتقديم الفيتامينات والعلاجات المناسبة لمن هم دون سن الخامسة. ويجري الإعداد لإطلاق برنامج التكفل الجزافي بالولادات في خمس مقاطعات جديدة، على أن يتم توسيعه لاحقا إلى خمس مقاطعات أخرى.

وتم توسيع الضمان الصحي ليشمل العديد من الفئات الضعيفة من العمال والأطفال والمسنين.

وترصد ميزانية الاستثمار للسنة المقبلة حوالي ثلاثة مليارات لاقتناء الأدوات والتجهيزات الطبية واللقاحات وتكوين عمال الصحة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

يعتبر نفاذ المواطنين الدائم إلى المياه الصالحة للشرب ذات النوعية الجيدة وبأقل تكلفة، أولوية مطلقة بالنسبة للحكومة.

ولهذا الغرض، كثفت الحكومة جهود استكشاف مخزون بلادنا من الموارد المائية الجوفية من أجل تعبئته وحمايته. وأنجزت الدراسات الجيومائية والجيوفيزيائية خاصة في الولايات التي تعاني من شح المياه، مما أتاح تعبئة موارد جديدة عززت شبكات توزيع مياه الشرب خاصة في ولايتي العصابة وتيرس زمور.

وتم حفر 75 بئرا استكشافية تحولت 40 منها إلى آبار استغلال. وتواصل استخدام تقنيات النظائر المشعة لتقييم مخزون البحيرات الجوفية في ولايات الحوضين والعصابة، وذلك بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. يضاف إلى ذلك متابعة وضعية الحقول المائية في كل من تازيزات والشامي وبنشاب وإديني.

وعلى صعيد الشبكات المائية، تم تزويد 26 بلدة بالماء الشروب انطلاقا من سد فم لقليته وذلك في إطار مشروع أفطوط الشرقي. واكتملت شبكة تزويد محور مقطع لحجار - صنكرافه انطلاقا من بوحشيشة، وأشغال الشبكة التي تخدم مدينة واد الناقة والبلدات المحاذية لأنبوب النقل الممتد من إديني حتى الكلم 13 من انواكشوط. وتوشك على الاكتمال أشغال تقوية شبكة توزيع مياه الشرب بمدينة سيلبابي .

كما أوشكت الأشغال على الاكتمال في 6 أجزاء من الأقسام التسعة لمشروع توسيع شبكة التوزيع في انواكشوط، وينتظر أن تكتمل الأجزاء الباقية في بداية 2017.

ويتواصل العمل في إنجاز المرحلة الأولى من مشروع ظهر النعمة العملاق التي تشمل تزويد السكان بالماء الشروب في كل من أشميم والنعمة وتمبذغة وعدل بقرو وأمراج وبانكو وحاسي آتيلة، إضافة إلى 16 بلدة تقع بمحاذاة خط أنابيب النقل.

وبلغت نسبة تنفيذ بعض مكونات هذا المشروع الهام 85%، ومن المتوقع أن يكتمل برمته في نهاية 2018. وقد تم إنجاز الدراسة المتعلقة بتوسعته ليشمل جكني والعيون.

وفضلا عن ذلك، تميزت سنة 2016 بإنجاز برامج خاصة لتعزيز وتأمين إنتاج وتوزيع المياه في العديد من المدن الداخلية، استفادت منها مدن أطار وتكجه والعيون وكوبني وأوجفت وجكني وسيلبابي. وستنطلق عما قريب أشغال تعزيز وتأمين منظومة تزويد مدينة انواذيبو بالماء الشروب من خلال إنجاز عشرة آبار استغلال جديدة.

وفي إطار برنامج حل مشكلة نقص المياه الصالحة للشرب في المناطق التي تتميز مياهها بالملوحة، تم اقتناء محطتين لتحلية المياه بقدرة 15000 م مكعب في اليوم، لصالح مدينة نواذيبو، وسيبدأ تشغيل المحطتين في 2017.

وفي الوقت نفسه، تم إنجاز الدراسة المتعلقة بمشروع تزويد محور بوكي - ألاك - شكار - مقطع لحجار بالماء الصالح للشرب انطلاقا من النهر، والعمل جارٍ لتعبئة التمويل الضروري، بينما يجري إعداد الدراسات المتعلقة بمشروع بنيوي ضخم يستهدف تزويد المنطقة الشمالية من نفس المصدر بكميات المياه اللازمة لتلبية احتياجات الاستهلاك البشري ومتطلبات النشاطات الصناعية.

وفي إطار برامج النفاذ الشامل، تمت توسعة وإعادة تأهيل 150 شبكة للتزويد بمياه الشرب في 10 ولايات، وحفر آبار في 89 بلدة ريفية.

وقد تم تخصيص ما يربو على مليار وثمانمائة وتسعين مليون أوقية من ميزانية الاستثمار 2017 لتعزيز هذه الإنجازات.

ومن جهة أخرى أولت الحكومة عناية خاصة لتوفير الوسائل الضرورية لإيجاد حلول جذرية ومُتَدَرِّجَة لمشاكل الصرف الصحي البنيوية في عموم البلاد وخاصة في العاصمة انواكشوط التي اكتملت دراسة تحيين المخطط التوجيهي للصرف الصحي الخاص بها، مما سيمكن شركاءنا في التنمية من البدء قريبا في تقييم هذا المشروع الهام.

ويجري إنجاز المرحلة الأولى من برنامج الصرف الصحي لمدينة نواكشوط الخاصة بصرف المياه المطرية مما سيحسن من الظروف الصحية والاجتماعية والبيئية للسكان. وتستهدف هذه المرحلة بشكل رئيسي أحياء مقاطعات لكصر وتفرغ زينة والسبخة التي تقع في المنخفضات.

أما فيما يتعلق بالولوج إلى السكن اللائق، فقد وزعت الحكومة آلاف القطع الأرضية على المواطنين في مدن داخلية عديدة. وأوشكت المكونات الملحقة بمشروع 600 مسكن في مدينة الزويرات على الانتهاء.

وواصلت الحكومة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسكن وخاصة من خلال وضع مخططات تقطيع وعصرنة العديد من المدن الداخلية وتنشيط آليات زيادة العرض السكني سواء عن طريق الشركة الوطنية إسكان أو عبر تشجيع تدخل القطاع الخاص والجمعيات في بناء المساكن واستصلاح القطع الأرضية.

وفي مجال السكن الاجتماعي ستشهد سنة 2017 انطلاق مشروع بناء ألف وحدة سكنية جديدة.

وبخصوص الأمن الغذائي، واصلت الحكومة تنفيذ سياسة استباق الوضعيات الحرجة والمستعجلة والاستجابة الفورية لها عند وقوعها، وذلك عبر برامج تعزيز مناعة الشرائح الضعيفة وقدراتها على الصمود والتكيف مع الصدمات الخارجية.

وفي هذا الإطار، وفرت الحكومة لدكاكين أمل البالغ عددها 1172 دكانا منتشرة في طول البلاد وعرضها ما مجموعه 59075 طنا من المواد الغذائية المخصصة للبيع بأسعار مدعومة. واستفاد من هذه العملية 1150000 شخصا. كما تم توزيع 8480 طنا من المواد الغذائية مجانا لصالح 147548 أسرة أي 737740 شخصا من ذوي الهشاشة في المناطق الأشد فقرا أو المعوزين أو المنكوبين؛ إضافة إلى تموين 493 كفالة مدرسية على امتداد التراب الوطني بأكثر من 523 طنا من المواد الغذائية.

وسعيا لاستدامة الأمن الغذائي للمواطنين وتقديم الدعم المناسب للفئات الضعيفة، أنجزت الحكومة 299 مشروعا صغيرا من مشاريع الأمن الغذائي في الولايات الداخلية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

يحتل التشغيل مكانةً محوريةً في الاستراتيجيات التنموية للبلاد، لماله من دور حاسم في تقليص الفقر وتحقيق الازدهار الاقتصادي والاستفادة من ثماره. ومن باب الحرص على خلق الظروف المواتية لاستغلال فرص التشغيل المتاحة، نفذت الحكومة سلسلة من النشاطات الهادفة إلى استيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة. وهكذا، تم خلق ما يربو على 3000 فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، في إطار عملية توزيع العريبات ثلاثية الإطارات، ضمن برنامج عصرنة النقل الحضري.

واتخذت الحكومة التدابير المناسبة لتفعيل الاستراتيجيات الوطنية للتمويل الخفيف بهدف مساعدة أصحاب المبادرات الخلاقة، خاصة من الشباب وحملة الشهادات، على إنشاء المقاولات وخلق فرص العمل. وتم بفضل هذه الجهود إنشاء و/أو دعم حوالي 3500 مقولة صغيرة في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية.

وفضلا عن فرص العمل التي أوجدتها الديناميكية الاقتصادية والبرامج الخاصة بتشغيل الشباب، فقد استوعبت قطاعات الدولة خلال سنة 2016 ما يربو على 1.277 شخصا تم اكتتابهم عن طريق المسابقات العمومية، ويتوقع أن يكتتب 1.349 موظفا بنفس الطريقة خلال سنة 2017.

وبالنسبة لآفاق المستقبل، سيتم استكمال إعداد الاستراتيجية الوطنية لترقية التشغيل وخطة عملها الميداني وإنشاء منظومة وطنية للمعلومات حول سوق العمل ومراجعة مهام الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب وتعميم المصالح الجهوية للتشغيل والدمج المهني وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

بما أن التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة تتطلب المشاركة الفاعلة لجميع شرائح الشعب لاسيما النساء والشباب ومختلف الفئات الضعيفة، فقد عملت الحكومة على تنزيل الإنصاف والتكافل الاجتماعي والمشاركة في صلب سياستها السكانية.

فأمنت الإيواء والتكفل الغذائي والصحي والنفسي الاجتماعي والتربوي والمهني لصالح 1053 من الأطفال في وضعية صعبة. ونظمت تكوينات وورشات متنوعة

وطنية وجهوية لصالح مربيّات الحضانات والفاعلين في مجال حماية الطفولة. كما زودت العديد من رياض الأطفال والحضانات الأهلية بالتجهيزات المناسبة.

وفي إطار تفعيل سياسة الحماية الاجتماعية، ركزت الحكومة جهودها على تأطير وتقديم مختلف أنماط الدعم والمساعدة للشرائح الهشة من المجتمع.

وهكذا تم التكفل بتكاليف رفع 70 مريضا معوزا إلى الخارج وبتكاليف علاج أكثر من 3400 مريضا معوزا في المستشفيات الوطنية من بينهم 565 من مرضى الكلى الذين يحتاجون لتصفية الدم و204 مرضى بالسرطان. وتم تفعيل النصوص المتعلقة بالتمييز الإيجابي لصالح الأشخاص المعوقين من خلال اكتتاب 100 حامل شهادة من هذه الفئة. واستفاد أكثر من 200 طفل معوق من مساعدات مالية منتظمة، وأمن تعليم متخصص لصالح 237 طفلا من ذوي الإعاقة بين مكفوفين وصم بكم ومتوحدين ومتخلفين عقليين. وموّل 80 نشاطا مدرا للدخل لصالح أشخاص معوقين.

وتم البدء في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية من امبود حيث تم الإكمال الناجح للسجل الاجتماعي لهذه المقاطعة، مما مكن من انطلاق عملية التحويلات الاجتماعية لصالح 500 أسرة فقيرة فقرا مدقعا.

وبمبادرة سامية من رئيس الجمهورية، أنشأت الحكومة صندوقا لمساعدة جزافية لليتامى القاصرين لأعضاء القوات المسلحة وقوات الأمن الذين سقطوا في ساحة الشرف. كما تم إنشاء صندوق يساهم في تمويل التأمين الصحي للحمالين والبحارة.

وفي ذات السياق باشرت الوكالة الوطنية التضامن لمحاربة مخلفات الرق والدمج ومكافحة الفقر تنفيذ برنامج خاص بالمناطق الهشة يتضمن بناء 42 مدرسة كاملة الفصول و42 مركزا صحيا و26 شبكة توزيع الماء الشروب و36 بئرا ارتوازية و16 سدا واستصلاح 6 مساحات زراعية في مختلف الولايات.

وذلت الحكومة العقوبات القانونية التي كانت تحول دون توسيع نطاق التأمين الصحي القاعدي الإلزامي. وتم بمقتضى مرسوم تحديد الإجراءات المطبقة على العمال المستقلين وعمال الجمعيات الخاضعة للقانون الخاص وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وكذا أصحاب المعاشات التابعة لهذه المجموعات الخاضعة لنظام التأمين الصحي.

وفي مجال الترقية النسوية، تم إصدار قانون إطار حول العنف ضد النساء ووفرت الحكومة التكوين المهني لـ 229 فتاة متسربة من المدرسة فضلا عن تنظيم تكوين خاص بالنساء اللائي يتقلدن منصب عمدة أو عمدة مساعد في ولايات الحوض الغربي والعصابه وكيديماغه وكوركول.

وبالنسبة لآفاق المستقبلية، ستواصل الحكومة جهودها لتجسيد سياسة التكافل الاجتماعي بما يؤمن للشرائح الضعيفة ظروف العيش الكريم ويؤهلهم للمشاركة الفاعلة في البناء الوطني.

أما بخصوص الشباب، فقد شهدت سنة 2016 انطلاق تفعيل الاستراتيجية الوطنية للشباب والرياضة. وفي هذا الصدد، وقع التركيز على تعزيز القدرات، وترقية النشاطات الشبابية والترفيهية، والتوعية والتحسيس حول المخاطر التي تواجه الشباب، بالإضافة إلى ترميم وإعادة تأهيل دور الشباب القائمة وبناء دور جديدة.

وهكذا تم تنظيم العديد من التكوينات في مجالات مهارات الحياة والإنعاش الاجتماعي التربوي والرياضي وتسيير المشاريع والتنمية المستدامة لصالح حوالي 1000 شاب وشابة في مختلف الولايات.

كما شهدت السنة المنصرمة تنصيب المجلس الأعلى للشباب الذي بدأ إجراءات انتخاب وتفعيل هيكله المختلفة.

وفي مجال البنى التحتية الشبابية، تم التسلم المؤقت لدور الشباب في كل من كيهيدي والطينطان وانواذيبو واكجوجت والترحيل بنواكشوط. واكتملت الأشغال في دور الشباب في كل من تجكجه وكنكوصه والغبره وباركيول، في حين يجري إعداد الدراسة المتعلقة بإعادة تأهيل دار الشباب بمدينة روصو.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

إن الحكومة تُولي أهمية خاصة لتطوير الحياة الثقافية الوطنية ولترقية عوامل إشعاع بلادنا على المستوى العالمي.

وقد ارتكزت استراتيجية التنمية الثقافية التي تنفذها الحكومة على تكريس مكانة الدين الإسلامي الحنيف كدين للشعب والدولة وعلى تثمين موروثنا الثقافي الذي يعتبر بحق عامل تأكيد لهوية الأمة.

ففي ميدان الشؤون الإسلامية، شجعت الحكومة الأنشطة والخطابات الهادفة إلى تنمية الأخلاق في المجتمع وإلى نشر قيم ومفاهيم وأحكام الدين الإسلامي الحنيف الصحيحة الداعية إلى الوسطية والاعتدال والمناهضة للتطرف والغلو. وتمت إعادة إدراج التربية الإسلامية في مواد امتحان الثانوية العامة الوطنية.

وأمنت الحكومة الدعم والتأطير الفعال للأنشطة التعبديّة من خلال إحياء رمضان المبارك بنشر المضامين الإسلامية الصحيحة على المنابر وعبر وسائل الإعلام المختلفة وتنظيم الحج الذي شهد تحسنا ملموسا في موسم 1437-2016 سواء من حيث التنظيم أو الخدمات المقدمة للحجاج.

كما واصلت الحكومة دعم إشعاع بلادنا الخارجي واستمرار رسالة الشناقطة في العالم من خلال إيفاد بعثات من الفقهاء والأئمة إلى بعض الدول الإفريقية والأوربية لتقديم الدروس والاستشارات الدينية لجالياتنا المقيمة هنالك وللراغبين من مواطني تلك الدول.

وستواصل الحكومة وتعزز جهودها للدفاع عن قيمنا الدينية والثقافية الأصيلة واستثمارها في تحصين مجتمعنا ضد العوامل الهدامة ورفد نهضة البلاد بمقومات النجاح والاستمرار.

وفي المجال الثقافي، كرست الحكومة جهودا كبيرة لحماية موروثنا الثقافي وتطويره مع الانفتاح الثقافي على العالم.

وفي هذا الإطار، تمت مراجعة هيكلية بعض إدارات قطاع الثقافة لضمان مزيد من النجاعة والجدوائية، فاستحدثت وظيفة محافظ التراث وأنشئ المعهد الموريتاني للبحث العلمي والتكوين في مجال التراث والثقافة، وأقيمت فضاءات للإبداع والإنعاش والتبادل واللقاءات الثقافية في انواكشوط سيتم تعميمها لاحقا على باقي مناطق الوطن.

وللتعريف بثراء تراثنا وتنوع ثقافتنا الوطنية في الخارج، شاركت بلادنا في معرضي باريس وأنطاليا الدوليين، وافتتحت مركزا ثقافيا بعاصمة دولة السنغال المجاورة.

أما في ميدان الرياضة، فقد تم إصدار قانون جديد لتطوير الرياضة البدنية ويجري إعداد النصوص المطبقة له، كما تمت مراجعة النظام الأساسي لعمال قطاع الشباب والرياضة ونظام ومقررات المعهد العالي لأطر الشباب والرياضة.

وقدم الدعم للفرق الرياضية المشاركة في التظاهرات الرياضية الدولية والقارية وللاتحاديات الرياضية الوطنية وتم تزويد مختلف الروابط والشبكات الشبابية على امتداد التراب الوطني بالمعدات الرياضية.

وفي مجال البنى التحتية الرياضية ، تم التسلم النهائي لملاعب الزويرات والتسلم المؤقت لملاعب سيلبابي. ويجري الاستعداد لإطلاق أشغال إعادة ترميم المركب الأولمبي بالعاصمة. وأوشكت على الاكتمال وثائق المناقصة الخاصة بإعادة تأهيل ملعب "ملح" بانواكشوط الشمالية ويجري إعداد الدراسات المتعلقة بإعادة تأهيل ملعب السبخة.

وبالنسبة لآفاق المستقبل، ستواصل الحكومة تشييد البنى التحتية الرياضية وتقديم الدعم والتأطير للروابط والاتحاديات الرياضية وللنشاطات الرياضية الجماهيرية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

تلكم هي العناصر الأساسية لحصيلة العمل الحكومي خلال السنة المنصرمة والآفاق المستقبلية لتنفيذ السياسة العامة للحكومة 2015-2019 التي كان لي شرف تقديمها أمامكم قبل سنتين من الآن.

ويتبين من هذا العرض أن معظم النشاطات المبرمجة برسم سنة 2016 أنجزت، وأن خطوات كبيرة قد قطعت في تنفيذ النشاطات الممتدة على طول مدة الخطة الخمسية، مما يسمح لنا بتوقع إكمالها في المدة المحددة. وقد تيسر كل ذلك بفضل الله أولا، وبفعل سياسة الحكامة الرشيدة التي انتهجتها الحكومة بتوجيهات سامية من فخامة رئيس الجمهورية.

وقد مكنت هذه السياسة من جهة من تجاوز الآثار السلبية لتدني أسعار المواد الأولية، ومن جهة أخرى من توظيف الموارد التي تم كسبها من محاربة الفساد وتوجيهها لتمويل الاستثمارات المنتجة وتحسين الخدمات العمومية وتعزيز مؤسسات الدولة.

ويعكس قانون المالية الأصلي لسنة 2017، بما رصده من زيادات غير مسبوقة للاستثمارات، إرادة الحكومة المضي قدما على هذا الدرب القويم بثبات وحزم من أجل إرساء دعائم نهضة اقتصادية واجتماعية حقيقية في البلاد يجني ثمارها كل المواطنين.

ومن هنا أدعوكم أيتها السيدات والسادة ومن خلالكم كافة القوى الحية للأمة والشعب الموريتاني قاطبة، إلى الموازنة القوية لمكتسباتنا الثمينة وحمايتها والمواكبة الواعية للتحويلات الكبرى التي نحن بصدد إنجازها في سبيل تحسين حاضر مواطنينا وضمان مستقبل زاهر لأمتنا.

"وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ".

صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.